ما قبل خطاب الرئيس وما بعده

خالد فراج•

ربما من المبالغ فيه الادعاء بأن الكل الفلسطيني بات لا يؤمن بخيار المفاوضات مع الدولة العبرية، لكن يمكن القول بكل تأكيد إن أغلبية كبيرة باتت يائسة من هذا الخيار الذي خبرته أكثر من 23 عامًا، جرى خلالها تقسيم المُقسَّم أصلاً وتجزيء المجزَّأ، ودخل الكل الفلسطيني في تفصيلات الأجزاء التي أُمليت عليه بدهاء إسرائيلي منقطع النظير وطبعًا بغطاء أميركي. فتارة يجري التفاوض بشأن المياه الجوفية وتارة بشأن القدس وأُخرى بشأن المعابر وإلخ من قضايا ما يسمى بالحل النهائي بدون البحث بكل القضايا الجوهرية، طبعًا مع إطار زمني واضح، علما بأنه بحسب اتفاقية اوسلو كان ينبغي ان تنتهي المرحلة الانتقالية سنة 1999 بأنسحاب اسرائيلي كامل الى حدود الرابع من حزيران عام 1967 وان يعلن الفلسطينيون قيام دولتهم المستقلة .

اختبرت طواقم المفاوضات الفلسطينية والقيادة الفلسطينية في هذه المدة السلوك الإسرائيلي التفاوضي غير الجادّ والمراوغ الذي يراهن على الوقت وليس على التقدم في الحلول الجديّة لمختلف القضايا العالقة (وهي بالمناسبة كلها عالقة) . فمدة الخمسة أعوام أكثر من كافية لمعرفة جديّة إسرائيل ورغبتها في التوصّل إلى حلّ سياسي مع منظة التحرير الفلسطينية.

وعليه كان من المفترض أن أُلقي هذا الخطاب الذي شكّل بمضمونه التلميح والتصريح بالتنصّل من التزامات إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر 1999، أي في اللحظة التي انتهت فيها المرحلة الانتقالية لاتفاقية أوسلو، وكنّا بذلك قد وفّرنا على أنفسنا أكثر من 17 عامًا من المفاوضات التي لم تأتِ بأية نتيجة، بل على العكس فقد ساءت الأوضاع خلالها بحيث تضاعف الاستيطان عدة مرات (مستوطنين ومستوطنات) وقُضمت الأراضي الفلسطينية. حتى إن هناك مجموعة من الأسرى الفلسطينيين الذين لا يزالون يقبعون في السجون من قبل توقيع أوسلو، استخدمتهم إسرائيل كورقة للمساومة طوال أعوام التفاوض. ليس هذا فقط فقد سمح الاتفاق لإسرائيل باستخدام أدوات ضغط وعقاب جديدة أكثر نجاعة في معاقبتها للفلسطينيين، منها على سبيل المثال: حجز أموال الضرائب الفلسطينية كلما سَلَكت القيادة سلوكًا يتناقض والرؤية الإسرائيلية أو عند تنفيذ أي فصيل لعملية عسكرية؛ ثم إنها (أي إسرائيل) استخدمت وبكثافة إغلاق الطرق بالحواجز وطبعًا فصلت الضفة الغربية عن قطاع غزة بالكامل؛ وتحكّمت في الاقتصاد الفلسطيني بتحكّمها في دخول البضائع وخروجها لأنها المسيطرة على المعابر والحدود؛ وحاولت طوال هذه الفترة فرض سياسات جديدة في الحرم القدسي بهدف تقسميه كما فعلت بالحرم الإبراهيمي في الخليل.. وإلخ من العقوبات التي مورست بحق الشعب الفلسطيني بغطاء اتفاق أوسلو، ولا بدّ هنا من التذكير بأن القمع الإسرائيلي لانتفاضة 2000 كان باستقدام قوة عسكرية كاملة واستخدامها

• مدير مكتب مؤسسة الدراسات الفلسطينية في رام الله

بصورة غير متكافئة، وكأن الموضوع يتعلق بحرب عسكرية بين دولتين لا بشعب أعزل أمام أعتى قوة عسكرية في الشرق الأوسط.

ما بعد الخطاب

على الرغم من أن الخطاب جاء متأخراً، فإن فرصة التنصّل من إرث الاتفاقيات السياسية أصبح أمراً وارداً وممكناً. ورادًا من حيث تقبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية له وطرحه أمام المحافل الدولية وحالة الاحتضان الشعبي لهذا التوجه حال جرى التنصّل من أو التعامل بالمثل، كما جاء في خطاب الرئيس، ففي الأيام القليلة التي أعقبت الخطاب خرج الناس إلى الشوراع منتفضين معبّرين عن سَأَمهم من الاحتلال والمفاوضات ومعتبرين أن خيار المقاومة الشعبية هو الأمثل لإحراج دولة الاحتلال والضغط عليها وإلزامها باحترام القانون الدولي والمقاومة الشعبية وعضوية المنظمة والمحاكم الدولية. إن تفعيل هذه العضوية يدفع إسرائيل مليًّا إلى التفكير قبل ارتكابها جرائمها.

ربما آن الأوان لأن يفرض الفلسطينيون وبسياسة الأمر الواقع وأُحادية الجانب، كما فعل ويفعل الإسرائيليون، ارادتهم السياسية دون الرهان على التفاوض مع الاسرائيلي . فالفرصة مؤاتية والاحتضان الشعبي كبير لأية قرارات ثورية إن صح القول. لكن هذا غير ممكن ما دام الحديث يدور عن كيانَيْن سياسيَين واحد في قطاع غزة والآخر في الضفة الغربية، فالمصالحة الفلسطينية – الفلسطينية هي الحاضنة لأي فعل فلسطيني بغض النظر عن ماهيّته.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/